رقم العقد/ 20231085

الرياض في: 27 شوال 1444هـ

الموافـــــق: 17 مايو 2023م

الموضوع: خطاب إرتباط القيام بأعمال المراجعة عن السنة المالية

المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

السادة أصحاب الفضيلة والسعادة / أعضاء مجلس الادارة المحترمين

" جمعية التأهيل المستمر بالطائف - رقم 888 "

بعد التحية: بناءاً على طلبكم أن نقوم نحن مكتب فيصـــل إبراهيم اليوســـف - محاســـبون ومراجعون قانونيون - بمراجعة القوائم المالية للجمعية عن السـنة المالية المنتهية في 31 ديسـمبر 2023م. يسـعدنا أن نؤكد لكم بهذا الخطاب قبولنا وتفهمنا لهذا التكليف وسوف تتم مراجعتنا بهدف إبداء الرأي حول القوائم المالية.

1-نطاق العمل

1/1 -سوف نقوم بمراجعة القوائم المالية للجمعية عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023م وتقديم تقرير إلى السادة أصـحاب الفضـيلة والسـعادة / أعضـاء مجلس الادارة بالجمعية نبين فيه رأينا فيما إذا كانت القوائم المالية التي قمنا بمراجعتها -تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للجمعية ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السـعودية والاصـدارات الآخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للجمعيات.

2/1 -سوف تكون مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية والتي تتطلب أن نلتزم بالمتطلبات الأخلاقية وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على قناعة معقولة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. تشمل أعمال المراجعة فحص اختباري للأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات التى تتضمنها القوائم المالية وتنفيذ الإجراءات اللازمة للحصول على تلك الأدلة وتعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على حكم المراجع بما فى ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بالقوائم المالية ، سواء كانت نتيجة التزوير أو الخطأ ،وعند تقييم تلك المخاطر سوف نأخذ في اعتبارنا الرقابة الداخلية الملائمة للإعداد والعرض العادل للقوائم المالية لتصميم إجراءات المراجعة الملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء الرأي على فاعلية الرقابة الداخلية للشخصية الاعتبارية المستقلة ، كما تشمل أعمال المراجعة أيضاً تقويم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي طبقتها إدارة الجمعية ،إضافة إلى تقويم للعرض العام للقوائم المالية

3/1 -سوف يتم تخطيط وأداء عملية المراجعة للحصول على تأكيد معقول وليس تأكيد مطلق عما إذا كانت القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء التحريف الهامة سواء حدثت بسبب الخطأ أو الغش. إن التأكيد المطلق لا يمكن تحقيقه بسبب طبيعة أدلة المراجعة وخصائص الغش ، ولذلك فإن هناك خطر احتمال وجود أخطاء جوهرية أو غش (بما في ذلك الغش الناتج عن تصرف غير قانوني) أو التصرفات غير القانونية الأخرى ، والتي لا يمكن اكتشافها بواسطة عمليات المراجعة التي سوف يتم تطبيقها طبقاً لمعايير المراجعة الدولية ، كذلك فأن عملية المراجعة لا يتم تصميمها لاكتشاف الأمور ذات التأثير غير الجوهري على القوائم المالية إلا أنه في حالة ما إذا نما إلى علمنا مثل تلك الأمور فإنه سوف يتم إبلاغ الإدارة بأي اكتشافات تتعلق بأخطاء جوهرية أو مؤشرات غش أو تصرفات غير قانونية .

4/1 -إضافة إلى قيامنا بأعمال المراجعة، فإنه مطلوب منا أن نضع في اعتبارنا الأمور التالية وأن نقدم تقريراً بشأن أي منها في حالة عدم قناعتنا بها:

أ -وجود دفاتر محاسبية ملائمة تحتفظ بها الجمعية.

ب -أن القوائم المالية للجمعية والمعلومات المقدمة لنا تتفق مع السجلات المحاسبية.

ج -أنه قد تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

د -أننا قد حصلنا على جميع المعلومات والبيانات التى نعتبرها ضرورية لأغراض المراجعة.

هـ -أنه تم تنفيذ الجرد العيني طبقاً لإجراءات منظمة.

2 -<u>مسئولية الإدارة عن القوائم المالية</u>

1/2 - تقع مسئولية إعداد القوائم المالية والإيضاحات المكملة لها على إدارة الجمعية ، وهى مسئولة عن التأكد من صحتها وإعدادها على نحو دقيق من الدفاتر المحاسبية وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والاصدارات الآخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين للجمعيات في المملكة العربية السعودية وأنها لا تتضمن أى أخطاء أو مخالفات من إدارة الجمعية ، وتتضمن هذه المسئولية تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية الملائمة والفعالة للإعداد والعرض العادل لقوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية ، سواء كانت نتيجة التزوير أو الخطأ ، وذلك باختيار وتطبيق السياسات المحاسبية الملائمة وعمل التقديرات المحاسبية المعقولة في مثل هذه الظروف السائدة .

2/2 -إدارة الجمعية مسئولة عن حماية موجودات الجمعية ومنع واكتشاف التزوير والأخطاء والتأكد من الإلتزام بالنظم واللوائح التي تستند عليها إدارة الجمعية. وسوف نجتهد لوضع خطة لأعمال المراجعة بحيث يكون لدينا توقع معقول لإكتشاف الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية (بما فيها تلك التي تنشأ عن التزوير أو الخطأ او عدم الالتزام بالنظام أو اللوائح)، إلا أن فحصنا لا يمكن الاعتماد عليه فى إكتشاف كافة تلك الأخطاء الجوهرية أو التزوير والخطأ أو حالات عدم الإلتزام التي قد توجد.

3/2 -كجزء من عملية مراجعتنا الاعتيادية، سوف نطلب من إدارة الجمعية تأكيدات كتابية فيما يتعلق بخطابات التمثيل الخاصة بنا المرتبطة بأعمال المراجعة.

3 -<u>التقارير المقدمة للإدارة</u>

1/3 -سوف نقوم بتقديم تقريرنا للسادة أصحاب الفضيلة والسعادة/أعضاء مجلس إدارة الجمعية عن القوائم المالية التي أعدتها الجمعية.

2/3 -وبما أننا غير معنيين بتقديم تقرير عن الرقابة الداخلية للجمعية وغير ملزمين بالبحث عن الحالات التى يمكن تقديم تقرير بشأنها أو أمور التدقيق الهامة بالنسبة للرقابة، يمكننا الاتصال بكم من خلال خطابات الإدارة والحالات التى يمكن تقديم تقرير بشأنها أو أمور التدقيق الهامة بالنسبة للرقابة للمدى الذي يلفت انتباهنا إليها. الحالات التى يمكن تقديم تقرير بشأنها هى التي لها أوجه قصور هامة في تصميم أو تفعيل الرقابة الداخلية والتى تؤثر عكسياً على مقدرة الجمعية في تسجيل العمليات وتلخيص وإعداد تقرير بالبيانات المالية المتفقة مع تأكيدات الإدارة في القوائم المالية. إن تعريف الحالات التى يمكن تقديم تقرير بشأنها لا يشمل مشاكل الرقابة الداخلية المستقبلية المحتملة أي مشاكل الرقابة التى تلفت انتباهنا والتى لا تؤثر على إعداد القوائم المالية للسنة قيد المراجعة. إن أمور التدقيق الهامة بالنسبة للرقابة هى تلك التى تنشأ عن مراجعة القوائم المالية، وفى رأينا، أن كل منهما هام وملائم لتلك المنوطة بالرقابة في الإشراف على التقارير المالية وعملية الإفصاح. إن خطاب الإدارة يمكن أن يكون في شكل تقرير أو عرض للإدارة.

4- الأتعاب (السجل الضريبي 300792026400003)

1/4-إن أتعابنا المهنية تحدد بناءاً على التكلفة الفعلية والتي تقدر بيانها كالتالي:

6,000	أتعاب مراجعة القوائم المالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م
6,000	**الإجمالي فقط (ستة ألاف ريال سعودي لأغير " غير شاملة ضريبة القيمة المضافة")**
900	15% ضريبة القيمة المضافة
6,900	**الإجمالي (فقط ستة ألاف وتسعمائة ريال سعودي لأغير "شامل ضريبة القيمة المضافة")**

2/4 - يتم سداد أتعابنا على النحو التالي:

- 50% دفعة مقدمة عند تكليفنا لأداء المهمة.
- 50% عند تقديم مسودة تقريرنا على القوائم المالية.

3/4 – تفاصيل سداد الأتعاب:

- اسم الحساب: مكتب فيصل ابراهيم بن غانم اليوسف محاسبون ومراجعون قانونيون.
- اسم البنك: مصرف الانماء.
- رقم الحساب: (68204340904000).
- رقم الايبان: (SA0805000068204340904000).

4/4 - تستحق فواتير أتعابنا عند تقديمها ويلزم سدادها خلال 31 يوما من تاريخ الفاتورة.

5/4 - يمكن لكل منا إنهاء الارتباط أو تعليق أعماله بتقديم إخطار كتابي مسبق بـ 30 يوما للطرف الأخر في أي وقت. سوف يتم هذا الإنهاء أو التعليق دون الإخلال بأي حقوق قد تستحق لأي منا قبل هذا الإجراء وتصبح جميع المبالغ المستحقة لنا واجبة الدفع بالكامل عند سريان الإنهاء أو التعليق.

6/4 - في حالة الإنهاء المبكر لارتباطنا، سوف يتم تقديم فاتورة للجمعية بالخدمات المقدمة حتى تاريخ الانهاء على أساس عدد الساعات المستغرقة.

7/4 - في حالة عدم توقيع الجمعية العقد خلال مدة أقصاها 31 يوم وارساله لنا عن البريد الالكتروني او بالمناولة اليدوية يعتبر العقد منتهي ويتم توقيع عقد أخر.

5 -<u>المعلومات الملائمة للخدمات الواجب تقديمها</u>

- لقد وافقتم على تأكيد أن السجلات المحاسبية للجمعية وأي معلومات أخرى قد نطلبها لغرض توفير الخدمات المبينة في هذا الخطاب ستكون متاحة لنا عند طلبها على نحو معقول. أنتم ملتزمون بتأكيد أن جميع المعلومات المقدمة لنا فيما يتعلق بخطاب الارتباط هذا حقيقية وغير مضللة وأن جميع البيانات أو إبداء الآراء والنوايا والتوقعات سوف تكون غير مضللة وأنها مبنية على أسس معقولة وانه لم يتم إغفال أي حقيقة من أي جزء من تلك المعلومات على سبيل السهو والتي من شأنها أن تجعل كل أو أي جزء من تلك المعلومات مزيفة أو مضللة. لن نكون مسئولين في حالة حجب أو إخفاء أي معلومات جوهرية تتعلق بمهمتنا أو تقدم لنا بشكل خاطئ.

6 -<u>الجدول الزمني</u>

سوف نقوم بمناقشة الجدول الزمني الخاص بتنفيذ مهمتنا بموجب هذا الخطاب مع إدارة الجمعية عند بدء الارتباط. وتجنباً للشك، يلزم تطبيق شروط هذا الخطاب على كافة الأعمال التى نقوم بها من جانبنا فيما يتعلق بهذا الخطاب قبل تاريخ التوقيع عليه من الجمعية ومكتب فيصل إبراهيم اليوسف.

7 -المسودات

أثناء تأدية مهمتنا، يمكن أن نقوم بإصدار مسودة تقارير مراجعة على القوائم المالية. وفى حالة تعارض (عدم توافق) مثل تلك المسودات مع تقرير المراجعة النهائي الموقع، يتم اعتبارها باطلة وفقاً لتقرير المراجعة النهائي الموقع.

8 -فترة إعتماد خطاب الارتباط

يستمر سريان الاتفاقيات والترتيبات الموجزة في هذا الخطاب من عام لآخر ما لم يتم تعديلها أو إلغاءها كتابة من جانب الجمعية ومكتب فيصل إبراهيم اليوسف -محاسبون ومراجعون قانونيون.

9 -إتفاق تام

يحدد هذا الخطاب -خطاب الارتباط -الاتفاق والتفهم التام بين الجمعية ومكتب فيصل إبراهيم اليوسف فيما يتعلق بخدمات المراجعة. أي تعديلات أو تغييرات في هذا الخطاب يجب أن تكون كتابة وموقعة من الممثل المفوض من الجمعية ومكتب فيصل إبراهيم اليوسف.

10 -تطبيق الأنظمة والاختصاص القضائي

يحكم ويخضع هذا الخطاب -خطاب الارتباط -للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وتخضع جميع النزاعات الناشئة عن أو تحت هذا الارتباط للقضاء القاصر على محاكم القضاء السعودي.

11 -الخاتمة

سوف نكون شاكرين لو تفضلتم بالتوقيع وإعادة نسخة الخطاب المرفقة لتبيان إتفاقها مع تفهمكم لترتيبات المراجعة الخاصة بقوائمكم المالية.

مكتب فيصل إبراهيم اليوسف
محاسبون ومراجعون قانونيون
ترخيص رقم (888)

المدير التنفيذي

السادة / مكتب فيصل إبراهيم اليوسف محاسبون ومراجعون قانونيون

نحن نؤكد لكم أن محتويات هذا الخطاب تتفق مع فهمنا لخدمات المراجعة الواجب تقديمها من جانب مكتبكم، وأن تعيينكم هو وفقاً للمصطلحات السابق ذكرها.

بالنيابة عن الجمعية:

التوقيـع المفـوض:

الاســـم: غازي عوض الحارثي

الوظيفـة: رئيس مجلس الادارة

التاريـخ: 2023/5/18